دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحليل التداولي للخطاب السياسي
المصدر:	مجلة الخطاب
الناشر:	جامعة مولود معمري تيزي وزو - كلية الآداب واللغات - مخبر تحليل الخطاب
المؤلف الرئيسي:	الحاج، ذهبية حمو
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	مايو
الصفحات:	235 - 346
رقم MD:	648013
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الخطاب السياسي، البلاغة العربية، التحليل النقدي، اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/648013

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحليل التداولي للخطاب السياسي

أ. ذهبية حمو الحاج
جامعة تيزي وزو

أثبت المفهوم الجديد للتواصل كيف تمّ الانتقال من لسانيات الجملة الى لسانيات الخطاب.فبعد أن وقفت اللسانيات المعاصرة عند حدود الجملة التي لاقت اهتماما كبيرا ووصفت على أنّها وحدة متوفّرة على شروط النظام، وبعدما ركّزت اللسانيات في دراستها على الوحدات الصوتية المميّزة مع علم الأصوات ثمّ بالجملة وبأقسام الجملة مع النحو التحويلي، تقوم بتجاوز الجملة لتصل الى الخطاب مع الفقرة أوّلا ثمّ تسلسل الفقرات ثانيا.

فإذا ألقينا الضوء على اللسانيات القديمة نجد أنّ اللسانيات التاريخية الأروبية أوجدت تصورات جديدة لم تكن متبلورة قبلها، والتغيرات التي أصابت اللغة لم تكن من فعل البشر، بقدر ما كانت ضرورة داخلية.

لقد سمح النحو المقارن من ايجاد القرابة بين اللغات، ويتعرّض للتجديد مع النّصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد دعا هذا التجديد الى تحليل التغيّرات التي أصابت اللغة داخليا عند عملية الوصف. فما يؤخذ على علم اللغة التاريخي هو أنّه لم يسمح بمعالجة موضوع الخطاب معالجة تربطها بكيان اللغة ووجودها.

أمّا في العصر الحديث، فقد شهدت اللسانيات تغيّرا بتجاوزها لحدود الجملة وكذا إهتمامها بما يدعى بالخطاب، حيث أصبح هذا الأخير ملفوظا يستدعي لتحقيقه عدّة عناصر، فما الخطاب إلاّ تتابع من الجمل المترابطة التي تقوم بصياغته على شكل رسالة لها بداية ونهاية.

إنّ الخطاب من المنظور اللساني لا يخلو ممّا يوجد في الجملة التي يعتبرها "اندري مارتيني "A.Martinet أصغر مقطع ممثّل بصورة كلية وتامة للخطاب. فالشيئ الذي حدث هو أنّ اللسانيات لم تنشغل بمجموعة من الجمل بعد تناولها لجملة واحدة.

بعدما ظهرت لسانيات الخطاب التي غرست جذورها في البلاغة (قديما) الى ميدان التحليل البنوي للنصوص تمّ التسليم بوجود علاقة

تماثلية بين الجملة والخطاب، فيمكن أن تكون جملة ما خطابا رغم تحديده على أنّه مجموعة من الجمل، فقد يصبح الخطاب جملة كبيرة تماما مثلما ستكون الجملة باستعانتها بمجموعة من المواصفات خطابا صغيرا.

بعد وفاة سوسور وبعد فترة طويلة من رحيله لا نجد لسانيا لم يأخذ عنه شيئا، أو لم يترك فيه"سوسور" أثرا من الآثار، ولنا أن نتساءل ما الذي قدّمه "سوسور" للسانيات زمانه ؟ وبماذا أثّر في لسانياتنا المعاصرة ؟

لقد حاول "سوسور" أن يقدّم للغة اتّجاها مختلفا لم نعهده من قبل، إذ يشير إلى اجتماع الكثير من العوامل: النفسية، الاجتماعية، التاريخية، الجمالية، والتداولية، وهي العناصر التي يستدعي اجتماعها وارتباطها فيما بينها تحديد التواصل بالشكل الجديد له ليتّضح أنّه لم يعد ايصالا خطيا للمعلومات، مادام التواصل يعني أيضا التأثير على الآخر، وجعل المتلقي غير خاضع ولكن مبادرا إلى العمل، وفاعلا، ومدركا، ومستعدا لاستقبال الرسالة، ولمعالجتها ولإعادة صياغتها...الخ، بمعنى أنّه يشكلها بالمصاحبة Co-construire **إذ أنّ "النظر الى المتلقي ادراكيا يؤدي الى نتائج هامة على مخطط التواصل ذاته، وعلى وضع ودور الفاعلين المتواصلين "**[1]

لم يعد التواصل مع تحليل الخطاب لعبة للإيصال والإبلاغ، ولكن لعبة للتفاوض Négociation**، إضافة إلى عملية الترميز وفكّ الرموز التي تفقد بساطتها تدريجيا.**

لقد تغيرت الأمور منذ نهاية الستينيات، بحيث ارتكز الخطاب في هذه الفترة على اللسانيات واللاكانية بحيث قام بادخال اشكاليات جديدة في حقل سيطر فيه تحليل المحتوى والفيلولوجيا، بينما تأتي التسعينيات لنشهد أعمالا تقوم بتحليل الخطاب ومقاربات التجانس اللفظي، ويجب التقرير أنّ مصطلح " الخطاب" يحتمل في حدّ ذاته عدّة استعمالات منها:

1-**إنّ الخطاب مرادف للكلام السوسوري.**

2-**إنّ الخطاب وحدة أكبر من الجملة أو هو ملفوظ أكبر من الجملة بمفهوم "جون ديبوا"**[2] J.Dubois

3-**إنّ الخطاب ضمن نظريات التلفّظ أو أفعال الكلام هو الملفوظ الواقع في بعده التفاعلي، وفي سلطة المتكلم الفعلية مع الآخرين، كما**

يدخل في اطار مقام الحديث (موضوع الخطاب، المخاطِب، المخاطَب، الزمان والمكان).

وانطلاقا من هذه العناصر الجديدة التي جاءت مع تحليل الخطاب (أي خطاب)، ظهر مصطلح آخر يدعى بالتداولية Pragmatique **التي نشأت في اطار اللسانيات، واستعمل لأول مرّة عند " شارل موريس"**C.Morris**، ويعرّفه كدراسة للعلاقة التي تربط العلامات بمؤوليها، فقد استعمل مصطلح "مؤول" بالمعنى الذي قدّمه "بيرس"** Peirce**.**

تحدّد مفهوم التداولية بالمعنى الذي ذكرناه كما تحدّد عند فلاسفة أكسفورد بأفعال الكلام*. لم يكن اهتمام "اركيوني" C.K,Orecchioni **بالمنظور التداولي الفلسفي قصد التعرّض والتعمّق في الأعمال التي طوّرها "أوستين"**Austin **و"سارل"**Searle**، حيث الفرضية الأساسية هي: التحدّث يعني – بلا شكّ – تبادل المعلومات، ولكن هو أيضا تأدية للفعل الذي تحكمه قواعد معينة (بعضها عالمية عند هابرماس)، والتي تزعم تحويل مقام المتلقي وتعديل نظام اعتقاداته أو موقفه السلوكي، وبالتلازم فإنّ فهم الملفوظ هو تحديد لمحتواه الإخباري وتحديد لتوجهه التداولي.**

يتمّ المرور باللغة وبفضل التداول من ميدان كونها نظاما من الأدلة الى ميدان الفعالية والنشاط، وتنظر إليها مختلف التحديدات اللاحقة على أنّها نشاط كلامي تتحكّم فيه شروط، تارة ذاتية وتارة موضوعية ومنها توافر شخصين متخاطبين للأول نيّة التأثير على الثاني ويتفاعلان ضمن معطيات الحديث من زمانية ومكانية. ومعرفة هذه العناصرأولية من أولويات الخطاب وهو ما يتبلور في مصطلح السياق الذي يحدّده "فان دايك بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقّق النشاطات المشتركة لكلّ من المتكلم والمخاطب ،وبحيث تستوفي خواص (الآن) و(هنا) من الوجهة المنطقية والفزيائية والمعرفية "[3]، ويعتبره محمد خطابي ذا دور أساسي في انسجام الخطاب وتماسكه .

ينتقل مفهوم التداولية الى العرب ويتحدّد عند الدكتور "طه عبد الرحمان" في العصر الحديث وفي 1970ليضاهي مصطلحpragmatique **فيقول: " ...فإنّي وضعت هذا المصطلح منذ 1970 في مقابل** pragmatique**التي صادفتها آنذاك، بالتمييز بين التركيب والدلالة والتداول على المستوى المنطقي، ...وهي أنّ التداول أفضل كلمة يمكن**

استعمالها لمقابلة لفظة pragmatique...بينما التداول نجد فيه المعنى التفاعلي، ونجد فيه أيضا معنى الممارسة"[4].

تجسّد التداولية عند "طه عبد الرحمان" الممارسة والتفاعل، ممارسة اللغة والتفاعل مع الآخرين، فامتلاك المخاطِب للغة وتأديته لها يسمح باقامة علاقات مع الغير، ولكن دون الوقوف عند وظيفة الإبلاغ، فباللغة يمكن المناقشة، الاستفهام، الإثبات، الإعلان،... لتخرج اللغة بهذا الاعتبار عن قصدية التواصل، وإن بدت الوسيلة الأكثر فعالية وتسمح للمخاطِب بتأدية عدّة أفعال عدا الإبلاغ وتوصيل الرسالة ممّا ينفي عنها ميزة السلوكية.

إنّ أوّل ما يميز تحليل الخطاب هو الثنائية (أنا) و(أنت) اللذان يسميهما "بنفنست" Benveniste بالاشاريين Les indicateurs معتبرا اياهما دليلين فارغين غير مرجعيين بالنظر الى الواقع وغير قابلين لأن يملآ إلاّ حينما يستعملهما المتكلم في كلّ عملية من خطابه فكما يقول " مانقونو" Mainguenau: " تتمثّل وظيفة (أنا) في نطق المتكلم ب(أنا) أثناء الحديث "[5]

وإن كان القصد من استعمال هذه الكلمات المبهمة عند بعض الباحثين هو الاقتصاد، فإنّ "بنفنست" يعتقد أنّها تدلّ على الدور الذي يمكن أن يأخذه المتكلمون داخل التلفظ، وبالتالي تتضح لنا أهميتها إذ يقول " مانقونو": "تبقى ضمائر الشخص الأكثر ظهورا والأكثر استعمالا من الضمائر"[6]، كما لا يمكن تجاهل دورها في انسجام اللغة، حيث يقول "بنفنست":"إنّ إنّيات استعمال (أنا) لا يشكّل نوعا مرجعيا مادام لا يوجد موضوع محدّد (أنا) بحيث يمكن أن ترجع إليه هذه الإنّيات"[7].

إنّ ثنائية (أنا) و(أنت) من أهمّ الثنائيات التي جسّدت المحور التداولي الى جانب عناصر أخرى كالزمان والمكان، والأحكام، وموضوع الخطاب ذاته،...ففي هذا السياق لسنا بحاجة الى أن نلحّ على المواضع الوصفية الخاصّة بالتداولية بهذا المفهوم إذ وظيفتها مثلما تؤكد على ذلك " اركيوني" تتمثّل في استخلاص العمليات التي تسمح للملفوظ بأن يدخل في الإطارالتلفظي[8] والذي يشكله المخاطِب، المخاطَب والمقام التواصلي المتمثّل في المعطيات المشتركة بين المرسل والمتلقي والوضعية الثقافية والفنيّة والتجارب والمعلومات المتقاسمة بينهما حسب "جون ديبوا".

لقد حظي الخطاب السياسي بعدد كبير من الدراسات من نظرية الى تجريبية. فقد كانت العينات المكونة من خطابات لشخصيات عامّة، وبرامج أحزاب متعدّدة ورسائل للدعاية، معطيات أولية لمعالجة النّصوص والاستراتيجيات التخاطبية، إلى جانب المواقف الاديولوجية التي تشكّل المجال الرمزي للتنظيم ولممارسة السلطة ضمن المجتمعات المعاصرة.

نعرّف الخطاب السياسي على أنّه تمثيل للمكان، وتمثيل للجماعة اللغوية، وللعلاقات الاجتماعية، وتمثيل لعلاقة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه، ووصول الرجل السياسي العصري الى غاياته يعني أنّه قد أدرك الكثير من التطورات الحديثة في ميدان البحث في سيكولوجية التواصل، فقد عدّلت الكثير من الخطوات النظرية – في الثلاثينيات من القرن الماضي – النظرة الى التواصل منذ الصوفيين والبلاغيين اليونان حتّى الحرب العالمية الثانية، فاليوم:

- **لم يعد المتلقي ذلك الكائن الأبكم والمجهول.**
- **لم تعد اللغة ذلك الناقل الشفاف لمقاصد المرسل.**

أما الرجل السياسي فيجب عليه أن يكون باعتباره مرسلا[9]:

- ذلك الذي يجعل كلام مجموعته مستحسنا، أي الذي يتحدّث الى جمهوره بالكلام الذي ينتظره منه.

- ذلك الذي يحمل كلام المجموعة التي ينتمي إليها، الذي يقول كلاما يتعرّف المتلقي من خلاله على نفسه.

- ذلك الذي يحمل كلاما مسموحا، ولكن في الوقت ذاته يصنع السلطة.

– ذلك الرجل الذي أختير من طرف أقرانه لتمثيلهم، وذلك البطل الذي يقوم بتوجيههم.

تعتبر الدراسة التداولية للخطاب السياسي دراسة داخلية ولكنّها تركّز على التلفّظ، والخطاب السياسي كما يقول "غجليون" Ghiglione في 1989 هو "خطاب التأثير" حيث أنّ الهدف هو التأثير على الآخر وجعله يبادر الى العمل، ويفكّر، ويعتقد، ...الخ، والتركيز على التلفظ يعني أنّ التلفّظ السياسي لم يعد رهين الكتابات ووراء المحتويات، فبعدما تطوّر المجتمع تقنيا أصبح يسلّط الضوء عليه أمام الكاميرات والمكروهات،... وغيرها.

إنّ فعل التأثير لا يأتي منعزلا عن الفعل التلفّظي والانجازي وهذا ما يتجسّد في أفعال الكلام، فيمكننا الانطلاق من فكرة أنّ معظم الأفعال السياسية أفعال خطابية أي أفعال تؤدى بواسطة الخطاب، والتداولية التي هي استعمال للعلامات من طرف المتواصلين وعلى الخصوص استعمال العلامات اللسانية الى جانب العلامات غير اللسانية ساهم في تحليل الخطاب، وباستغلال مجموع المعطيات السياقية والخارج - سياقية، فبتوافرها كفاية يمكن اخضاع الخطاب السياسي للنمهج التداولي، ويمكن أن يقسّم حسب " أوستين " الى ثلاثة أقسام:

- المخاطِب يقول شيئا (شيئ له معنى) ← المستوى التلفّظي
- المخاطِب يفعل شيئا بقوله ما يقول ← المستوى الانجازي
- المخاطِب يترك أثرا في متلقيه ← المستوى التأثيري

يتحقق الفعل الكلامي في سياق محدّد عن طريق معطيات زمكانية وسسيو- تاريخية، والفعل الكلامي مرتبط بذاتية المتلفّظ، فعندما يتحدّث الرجل السياسي فإنّه يؤدي أدوارا، يتموقع بالنسبة لغيره، ويعبّر عن علاقات قصدية ازاء الأشخاص وازاء العالم الذي يعيش فيه، فالفعل الكلامي "ليس هو ذلك الفعل الذي يمكنه التحقّق في الكلام فقط، ولكن الفعل المحقّق سواء انتمى الى نظام اللغة أو أنتج بتوافر ظروف سسيو- نفسانية للتواصل "[10].

ينتج الخطاب السياسي في اطار مؤسسة سياسية (مواجهة الطبقات السياسية والمجموعات الاجتماعية المنظمة في شكل أحزاب، النقابات، والتجمعات ...) من طرف فاعل سياسي (منظمة أو شخص يقوم بتنظيمها) ويجب أن يركّز الخطاب السياسي على وجود مصاحب للمتخاطبين، إبحيث ينقل الراهن الذي يعيشه كلّ من المتلفّظ والمتلقي.

يتضمّن هذا الوجود في أغلب الأحيان الاستعلام الآني للأحداث بالنسبة لمقام الإنتاج، فيمكن أن يعرّف الخطاب السياسي في هذا المقام ب "الخطاب الذي يهدف الى التدخّل في نقاش عام حول اشكالية حاضرة لإقناع مجموعة محدّدة من الأشخاص ذات موقع سياسي محدّد"[11].

فقد فضلت تسمية "فعل الإنتاج" في هذا المقام بالذات من تسمية " فعل التلفّظ" بسبب تعدّد مصطلح التلفّظ من جهة، والدلالة على أنّ هذا

المجال محدّد بواسطة مميّزات أو خصائص مادية للنشاط الكلامي من جهة أخرى... وهذا الأخير يمكن تحديده بواسطة ثلاثة عناصر:

1- المنتِج (المتلفّظ/ المخاطِب): الذي يكون مثل كلّ هيئة ينبعث منها هذا النشاط، ويتعلق الأمر عادة بمنظومة إنسانية.

2- المخاطَبون: وهي العناصر البشرية المتواجدة خارج نشاط الانتاج بمعنى أنّها قابلة لادراك ذلك الانتاج والاجابة عنه ومتابعته أيضا، والمنتجون المصاحبون يتميّزون عن غيرهم بمشاركتهم في الانتاج الكلامي وهذا حال النقاشات السياسية، بينما يشاركون بعلامات غير لسانية حال الخطابات الأحادية الاتجاه.

3- لمكان وزمان الفعل الإنتاجي وضعية مماثلة لما يدعى بالقناة في نظرية التواصل، يحدّد المكان المجال الفيزيائي ويتحدّد الزمان بزمان الانتاج الكلامي.

يتحقّق دخول المخاطِب السياسي في اطار خطابه باستعمال بعض الكلمات النحوية (ضمائر الشخص، الصفات، وضمائر الملكية)، بالإضافة إلى توظيف بعض اللواحق الكلامية المطابقة للشخصية الخطابية (أنا) و(نحن)، فيمكن ملاحظة بعض الضوابط في الخطاب السياسي مثل العودة الى المعايير التضمينية ل"يجب علينا" التي ينطق بها السياسيون بهدف تشجيع الجماهير وكذا توظيف صيغة " أريد"، أو "أرغب" ...

يستعمل المخاطِب السياسي أغلب الخطابات صيغة (نحن)، فإن كان من الممكن أن تتطابق (أنا) و(نحن) في حال الخطاب بمنفهوم "بنفنست"، فإنّ "اركيوني" تعتقد عكس ذلك إذ تقول: "لا يمكن أن يتطابق (نحن) مع (أنا) الجمع إلاّ في حالات شاذة ونادرة "[12].بينما يندر توظيف (نحن) بمعنى (أنا) ويتوقف علىارادة المتكلم كما يصعب استعمال (نحن) بمعنى (أنا) في حالات مميّزة أين يستلزم الأمر من المتكلم اسناد الأوضاع إلى ذاته، يقول "بيار أشّار" في هذا الصدد "من الصعوبة بمكان أن نحدّد مدى التطابق بين الضمير المجهول والضمير الشخصي(نحن) المستعمل في الممارسة الشفوية" "[13].

تؤدي بنا القصدية التواصلية إذن الى البحث عن متضمنات الخطاب التي لاتتّضح إلاّ بالكشف عن القوانين التي تميّز الخطاب وتحرّكه، أي أنّ هناك قوانينا تدخل في توظيف المعنى الضمني لأنّ المخاطِب السياسي لا يلجأ الى الأقوال الصريحة للتلفّظ بها بل يسعى الى توجيه المخاطَب الى التفكير في الشيئ

غير المصرّح به، فللخطاب جانبان:الظاهري والضمني، ولا يمكن التأكد من مطابقة أحدهما للآخر ذلك نظرا لحجم المضمر أو المحذوف الذي يكون كبيرا، وفي هذه الحالة فإنّ الإرسالية الناتجة عن كلّ ذلك لا تعبرِّ إلاّ عن جزء صغير من التواصل الكلّي"[14].

وحتّى يحقّق الخطاب السياسي فعاليته يعتمد المخاطِب عناصر تجعله يتوجه الى التلميح وما على المتلقي إلاّ ادراك مآل أقواله دون الافصاح بدوره، وإن تساءلنا في أغلب الأحيان عن مقاصد المتكلم، وما تحمله الكلمات من دلالات، فذلك لأنّ القدرة التواصلية للإنسان في جزءها الأكبر ضمنية[14]، فليس كلّ ما يتلفّظ به المخاطِب السياسي واضحا بصفة جلية.

يتبلور ما هو غير واضح في الخطاب في مقولات الافتراضات المسبقة présupposition والأقوال المضمرة Sous-entendus التي ترتكز على التأويل بالدرجة الأولى، فإن كان المتلقي لا يستطيع أن يكشف عن معارف المخاطِب إلاّ ما يتّضح على لسان هذا الأخير، فإنّ جزءا كبيرا من تلك المعارف يبقى مجهولا لدى المتلقي، وبالتالي يبقى غير مؤثر على تفكيره، مما يجعله غير باحث عن المفاهيم الخفية، ومكتفيا بما يصرّح به المتكلم.

فالعديد من التلاعبات التداولية تقول أنّ الجمل بدلالتها الموضوعة عن طريق علم الدلالة تستعمل غالبا لايصال المعلومات الصريحة في الدلالة الجانبية، فإذا دعاعمرمحمدا لى لسنيما ويجيب محمد بقوله: "لي لكثيرمن لأعمال غدا" فذلك يجعل عمر يستنتج أنّ هذه الاجابة تتضمّن رفضا لدعوته، إذن ظاهرة الافتراض المسبق تماثل التضمين التحادثي ولكنّها تتميّز بكونها غير مفصولة عن القيم الدلالية للجمل.

لقد كانت ظاهرة الافتراض المسبق أثناء القرن العشرين موضوع نقاشات فلاسفة اللغة أكثر ما كانت عليه عند اللسانيين لأنّها ترتبط باشكالات منطقية هامّة ويمكننا الإحالة إلى المثال الشهير " ملك فرنسا أصلع" ل"جون سرفوني"[15] وهو المثال الذي يفترض وجود شخص يمكن أن ترجع اليه العبارة "ملك فرنسا".

فعكس محاولات بعض اللسانيين فإن ظاهرة الافتراض ليست مقتصرة على اعتبارات دلالية فقط، ففي غالب الأحيان يستوجب علينا الاستعانة بالاستنتاجات السياقية لفهم افتراضات ملفوظ ما، إضافة إلى أنّ "ديكرو" قد بيّن أنّ افتراض المعلومات في الملفوظات بدل من وضعها بشكل صريح يمكن أن يلعب دورا بلاغيا أو خطابيا كاملا.

نتساءل في كثير من الأحيان عن الفائدة الاستراتيجية للافتراض، فنقول بأنّ الحيلة اللغوية هي التي تضع المتلقي في حيرة وذاك من جهتين: فمن جهة يستدعي فكّ الإفراض نوعا من الوقت لأنّه يجب أن يستخلص من أعماق الملفوظ واعادة تشكيله عن طريق الاستدلال الجيّد، وهو ما يثّل اجابة المتلقي ومن جهة أخرى يبيّن "ديكرو" أنّ للافتراض وظيفة تداولية تتمثّل في جعل المخاطب في اطار حجاجي لا يسعه إلاّ تقبّله.

يمكننا القول أنّ التداولية التي ارتبطت باللسانيات وبالفلسفة أكثر من العلوم الأخرى تحمل شبكة من العناصر والمفاهيم التي لم تتضح معالمها لا قبل "سوسور" ولا في المنظور السوسوري، إنّها عناصر تساهم بعلاقاتها المتشابكة في جعل الخطاب منسجما. والتحليل التداولي لهذه الخطابات لم ينشأ من عدم، ولكن هو خطوة ملازمة لتطور المنهج البنوي الذي تحدّث عنه "سوسور".

لم يعد النّص قابلا للتحليل على المستوى اللغوي فقط، ولكن يستدعي تحليله العناية بالعناصر غير اللغوية التي تعطيه أبعادا متعدّدة ولا تنفصل عن القول ذاته، يقول "تودروف": "لا تؤثر الحالة غير لغوية من الخارج كقوّة آلية ولكنّها تقحم في القول على أنّها وحدة أساسية في البنية الدلالية "[16].

ومن العناصر التي شكّلت المحور التداولي نجد الضمائر التي تجسّد الشخصيات المتحدثة / المتخاطِبة (الحاضرة منها والغائبة)، وتحديدها يستدعي تحديد الدورالذي يؤديه المتخاطبون والمقام التواصلي الذي يتواجدون فيه، تقول "اركيوني": "لا يمكن احصاء الوحدات الذاتية في العملية التلفّظية دون النظر إلى الوحدات اللغوية التي ندعوها ب"المبهمات" أو "الضمائر" المعرّفة مؤقتا ب"مجموعة من الكلمات التي يختلف معناها باختلاف المقام"[17]، وكذلك الأفعال الكلامية التي لا تنفصل عن الأقوال. فإذا أُخِذ التواصل بمفهوم التأثير فإنّ المراحل التي تبلور انتقال القول من المخاطِب الى المخاطب هو ما يدعى بالفعل الكلامي، ولأهميته خصّه "أوستين" بكتاب كامل.

أما متضمنات الخطاب فقد جعلتنا نبحث في سطح القول وفي أعماقه أو ما يعرف بالتأويل، فالقول المضمر يحتوي كلّ الأخبار القابلة لأن تكون محمولة بواسطة الخطاب، فهي تقوم على قصدية المتكلم، وعلى حدس المخاطب الذي يلجأ الى الحسابات التأويلية لفكّ رموزها، واللجوء الى توظيف الأقوال المضمرة خاصة في السياسة قد يرجع الى أسباب كثيرة تمنع المخاطِب من التصريح، وقد تكون محدّدة في مقام التواصل، والاستعانة بالضمني يكون في أغلب الأحيان بهدف تمرير الخطاب الى المتلقي كحيلة لبلوغ الغايات المنشودة.

ولا يمكن لأي خطاب الاستغناء عن الافتراض المسبق، فهو يعتبر الأساس الذي ترتكز عليه في تماسكه العضوي، حيث قول "اركيوني": "يجب أخذ الحذر عند زعم أنّ المحتويات المفترضة لا يمكنها أن تكون أساسا للترابط التخاطبي"[18]، ذاك أنّ الترابط الذي يقوم على الافتراضات يخضع لقيود صارمة مقارنة بذلك الذي يرتكز على المحتويات المثبتة.

تبدو العلاقة القائمة بين كلّ هذه العناصر واضحة إذ أنّ الافتراضات المسبقة مسجّلة وموجودة في اللغة، وتكون ذات طبيعة خفيّة، تقول "اركيوني" في هذا الصدد:"سوف نعتبر الإفتراض المسبق كلّ المعلومات غير المصرّح بها، والتي تنقلها بنية الملفوظ الذي يسجّل في اطاره مهما تكن خصوصية الاطار التلفّظي"[19].

إنّ هذه المواضيع التي تميّز الخطاب السياسي – مثلما يمكنها أن تميّز أي خطاب آخر- تبيّن أنّ ما يضع العلاقة بين اللغة والعالم ليست الجملة ولكن الخطاب، ولا يتمّ في هذه العلاقة اثبات الأفعال دائما، إنّما يتمّ إظهار المواقف وصياغة الإشكاليات، والرسالة يمكنها أن تؤدي أكثر من وظيفة عدا تلك التي تعني الاحالة الى العالم فقط، بحيث تتعدّد وظائفها من التعبيرية، إلى التوجيهية ....

فالتداولية وإن تشعّبت في عناصرها ليست مفصولة عن حركية التفكير المعاصر الذي أصاب مجموع العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تبدو أنّها تشكّل الهدف الأساسي لنظرية التواصل.

الهوامش:

1-A .Trognon, J.Larrue, Pragmatique du discours politique, Armand colin Editeur, Paris 1994, P 27.

2-J. Dubois, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris 1973.

2- *انّ أفعال الكلام التي تحدّث عنها "أوستين" في كتابه How do you thing with words في 1962 تؤكد على أنّ وراء كلّ قول بعد من الأبعاد الكلامية أو السلوكية.

3- فان دايك، النصّ والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، بيروت 2000، ص 258.

4- د/طه عبد الرحمان، الدلاليات والتداوليات" أشكال الحدود"، البحث اللساني والسميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم6، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1984، ص 299.

5-D. Mainguenau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire , Dunod 3eme Edition, Paris , P 03.

6-D. Mainguenau, Op .cit, P 07.

7-E.Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Tome 1, Gallimard, Paris 1966, P 252.

8-C .K, Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand colin éditeur, Paris 1990, P 35-36.

9-A.Trognon, J. Larrue, Op. cit, P 39.

10-M. Martin Baltar, De l'énoncé à l'énonciation, une approche de fonctions intonatives, Credif Didier, Paris 1977, P 26.

11-J .P, Bronckart, Le fonctionnement des discours, Un modèle psychologique et une mémoire d'analyse,

Delachaux et Niestle éditeur, Neuchatel , Paris 1985, P 102.

12-C. K, Orecchioni, Op.cit, P 40.

13- **بيارأشار، سسيولوجية اللغة، ترجمة عبد الله تروّ، ط1، منشورات عويدات، لبنان** 1996، **ص** .88

14- **محمد الحناش، البنوية في اللسانيات، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء** 1980، **ص** 193.

15-J. Cervoni, L'énonciation, P.U.F, Paris 1987, P120.

16-T .Todorov, M. Bakhtine, Principes dialogiques, Editions du seuil, Paris, P 67.

17-C. K, Orecchioni, Op.cit, P 34.

18-C .K, Orecchioni, L'implicite, Armand colin éditeur, Paris 1986, P 32-33.

19- C.K, Orecchioni, Op. cit, P 25.